

Distr.: General  
8 March 2010  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الرابعة والستون

البندان ٤٨ و ١١٤ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات  
الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في  
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما  
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

## الأمن البشري

## تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٤٣ من نتائج مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ١/٦٠)، التي تعهد فيها رؤساء الدول والحكومات بمناقشة مفهوم الأمن البشري وتعريفه. ويوفر التقرير آخر المعلومات عن التطورات المتصلة بالنهوض بالأمن البشري منذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ويقيم المناقشات التي جرت بشأن الأمن البشري وتعريفه المختلفة وعلاقته بسيادة الدول ومسؤولية الحماية. ويوجز أيضاً المبادئ والنهج المتبعة من أجل النهوض بالأمن البشري وتطبيقه على الأولويات الحالية للأمم المتحدة. ويعرض المبادرات الرئيسية التي تضطلع بها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة في مجال الأمن البشري كأثلة على نطاق هذا المفهوم الهام وتزايد درجة قبوله. ويخلص التقرير إلى تحديد العناصر الأساسية للأمن البشري وقيمه المضافة، ويقدم مجموعة من التوصيات متبعة للالتزام المشار إليه أعلاه الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي.



ويقوم الأمن البشري على مبدأ أساسي يتمثل في احتفاظ الحكومات بالدور الرئيسي في كفالة بقاء مواطنيها وسبل رزقهم وصون كرامتهم. ويشكل هذا المبدأ أداة لا تقدر بثمن لمساعدة الحكومات في تبيان التهديدات الخطيرة والسائدة المحدقة برفاه شعوبها واستقرار سيادتها. ويوفر برامج وسياسات للتصدي للتهديدات الناشئة ومعالجتها بصورة تتلاءم مع الظروف وتتماشى مع الأولويات. ويساعد ذلك الحكومات والمجتمع الدولي على استخدام مواردتهما بصورة أفضل وعلى وضع استراتيجيات تعزز إطار الحماية والتمكين اللازم لضمان الأمن البشري وتعزيز السلام والاستقرار على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي.

## أولا - مقدمة

١ - اتسم مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ وقرار الجمعية العامة بمواصلة تعريف مفهوم الأمن البشري بأهمية حاسمة في التوعية بمفهوم الأمن البشري وتعزيز الاهتمام به. وفي الفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أقر رؤساء الدول والحكومات بأن "جميع الأفراد، لا سيما الضعفاء من الناس، الحق في التحرر من الخوف والتحرر من العوز، وأن تتاح لهم فرصة متساوية للتمتع بجميع حقوقهم وتنمية إمكاناتهم البشرية على أكمل وجه". وتحقيقا لتلك الغاية، اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مواصلة مناقشة مفهوم الأمن البشري. وبفضل الإسهامات الواردة من عدد من الحكومات ومن المنظمات الحكومية الدولية وهيئات المجتمع المدني والأكاديميين وغيرهم من الشخصيات البارزة، يكسب الأمن البشري تأييدا واسعا النطاق في الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات.

٢ - وما فتئت الأمم المتحدة تشهد إسهامات بارزة في النهوض بمفهوم الأمن البشري. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، عُقد في نيويورك الاجتماع الأول لمنتدى أنصار تعزيز الأمن البشري. وهذا المنتدى، الذي أنشئ كمنتدى مفتوح العضوية لتحقيق فهم أفضل لمفهوم الأمن البشري وتطبيقه من خلال الجهود التعاونية المبذولة فيما بين الدول الأعضاء، اجتمع سبع مرات واضطلع بدور فاعل في مواصلة مناقشة مفهوم الأمن البشري. وفي هذه الأثناء، تواصل شبكة الأمن الإنساني، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٩٩، الاضطلاع بدور أساسي في تسليط الضوء على القيمة المضافة التي يشكلها الأمن البشري. ومن خلال التركيز على التحديات العالمية المشتركة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ، والأوبئة، وحماية الأطفال والنساء من العنف، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تولى شبكة الأمن الإنساني اهتماما خاصا لحالات انعدام الأمن البشري في العالم أجمع.

٣ - وتتجلى أيضا التطورات في مجال الأمن البشري على الصعيد العالمي في جداول أعمال المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة الدول الأمريكية وجامعة الدول العربية، وفي مناقشات سياساتها العامة. وعلى الصعيد الإقليمي، تُبرز التحديات المعاصرة - مثل تقلب أسعار الأغذية، وتغير المناخ، والأزمة المالية والاقتصادية، والتراعات المسلحة، والاتجار بالبشر والجريمة العابرة للحدود - الحاجة إلى اعتماد نُهج شاملة ومتكاملة ويكون محورها الإنسان.

٤ - ويشمل الأمن البشري، بالمعنى الواسع للكلمة، التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة وحرية العيش بكرامة. وهذه الحريات الأساسية جميعا متأصلة في المبادئ الأساسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة. وتتجسد أيضا في العديد من المبادرات والأنشطة التي تضطلع بها

وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الحكومية الدولية في مجال الأمن البشري، على النحو المبين في الموجز الوافي المقدم إلى الجمعية العامة (A/62/695، المرفق).

٥ - ومنذ عام ١٩٩٩، تولت الهيئات التالية، من بين جهات أخرى، دعم مشاريع الأمن البشري: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، وفرع تطوير السياسات والدراسات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٦ - وأثبتت مشاريع الأمن البشري جدواها في معالجة الآثار المتعددة الأبعاد للتهديدات المحدقة بالشعوب والمجتمعات المحلية. فقد غطت هذه المشاريع جميع المناطق واستهدفت إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب؛ ومنع وقوع الكوارث الطبيعية والتخفيف من حدتها ومواجهتها؛ وزيادة المحاصيل وتعزيز الأمن الغذائي؛ وتحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم في أوقات الأزمات؛ وتعبئة المجتمعات المحلية عبر العمليات التشاركية والقيادة المحلية والتدابير المتكاملة لبناء القدرات.

٧ - وفي هذا الصدد، أجرت الجمعية العامة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ نقاشاً مواضيعياً غير رسمي بشأن الأمن البشري. وخلال المداولات، توصلت الدول الأعضاء إلى توافق واسع في الآراء على الحاجة إلى ثقافة جديدة للعلاقات الدولية تتجاوز الردود المجزأة وتدعو إلى اعتماد نهج شامل ومتكامل يكون محوراً للإنسان.

٨ - وتمشيا مع التطورات الأخيرة الرامية إلى مواصلة بحث عملية تنفيذ الأهداف المحددة في الفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، ينظر هذا التقرير في الظروف العالمية الراهنة التي يتعرض في ظلها الأمن البشري للأفراد والمجتمعات المحلية للتهديد بشكل حاسم وشامل؛ وقيّم المناقشات التي جرت بشأن الأمن البشري وتعريفه المختلفة وعلاقته بسيادة الدول ومسؤولية الحماية؛ ويوجز المبادئ والنهج المتبعة من أجل النهوض بالأمن البشري وتطبيقه على الأولويات الحالية للأمم المتحدة؛ ويعرض أمثلة على المبادرات التي تضطلع بها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة في

بجال الأمن البشري؛ ويخلص إلى تحديد العناصر الأساسية لمفهوم الأمن البشري ويسترعي الانتباه إلى قيمته المضافة. وبالإضافة إلى ذلك، ترد في التقرير مجموعة من التوصيات متابعة لتنفيذ الفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي.

## ثانياً - ازدياد أوجه الترابط بين التهديدات والتحديات

٩ - إن التهديدات العديدة والمعقدة والمتشابكة جدا في يومنا هذا تؤثر سلبا في حياة الملايين من الرجال والنساء والأطفال في أنحاء العالم أجمع. وتميل التهديدات من قبيل الكوارث الطبيعية والتراعات العنيفة وتأثيرها على المدنيين، فضلا عن الأزمات الغذائية والصحية والمالية والاقتصادية، إلى اتخاذ أبعاد عبر وطنية تتجاوز الأمن بمفاهيمه التقليدية. ولئن كان الأمن القومي لا يزال يتسم بأهمية حاسمة فيما يتعلق بإحلال السلام والاستقرار، يتزايد التسليم بالحاجة إلى اعتماد نموذج موسع للأمن.

١٠ - ويكمن السبب في تكاثر الدعوة إلى اعتماد مثل هذا المفهوم الأوسع للأمن في القضايا المشتركة التي تواجهها الحكومات جميعها. فمهما كانت الحكومات قوية ومهما بدت بمنأى عن التهديدات، فإن التدفق العالمي للسلع والتمويل والأشخاص اليوم يزيد من الأخطار وحالات انعدام اليقين التي يواجهها المجتمع الدولي. وإن الحكومات مدعوة، في هذه البيئة المترابطة بالذات، إلى اعتبار بقاء مواطنيها وسبل رزقهم وصون كرامتهم الركيزة الأساسية لأمنها. إذ أنه لا سبيل لأن يتمتع أي بلد بالتنمية بدون الأمن، ولا بالأمن بدون التنمية، ولا بأي منهما بدون احترام حقوق الإنسان. وتؤكد العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة الإقرار بأن الفقر والتراعات والمظالم الاجتماعية يمكن أن يوجع أحدها الآخر في حلقة مفرغة. ونتيجة لذلك، لم يعد ضمان الأمن الوطني يكمن في القوة العسكرية وحدها. فالنظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية السليمة، التي تخفف مجتمعة احتمال نشوب التزاعات وتساعد في تذليل العقبات التي تعترض التنمية وتعزز الحريات الإنسانية للجميع، هي أيضا عنصر أساسي من عناصر مواجهة التهديدات الأمنية.

١١ - وتتأكد هذه الملاحظات من خلال بعض التحديات التي تواجهها البلدان وتأثيرها السلبى على تنمية البلدان الأكثر ضعفا واستقرارها، وكذلك على السلم والازدهار الأوسع نطاقا اللذين يدعو الميثاق إلى تحقيقهما. ففي عام ٢٠٠٨، على سبيل المثال، لقي ما يزيد على ٢٣٠ ٠٠٠ شخص مصرعهم نتيجة للكوارث الطبيعية، وتضرر من جراء هذه الكوارث أكثر من ٢١١ مليون نسمة. ويؤكد العديد من التقارير وتذكر الإذاعة والصحافة والإعلام المرئي يوميا أن الظواهر المناخية الشديدة القسوة يُتوقع لها أن تزيد مواطن الضعف الحالية حدة وسوءا من خلال إلحاق الضرر بالحصائل وتقويض الأمن الغذائي والتسبب

بالتنافس على الموارد الطبيعية التي تزداد شحاً. وإن اجتماع مواطن الضعف هذه مع الانكماش الحديث العهد في النشاط الاقتصادي العالمي يزيد الضغط على النظم الاقتصادية والاجتماعية الضعيفة أصلاً، ولا سيما في البلدان النامية.

١٢ - وخلال العقد المنصرم، تفاقم أيضا الأثر السلبي للتزاعاات على المدنيين بشكل كبير. فبحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وصل عدد المشردين نتيجة للتزاعاات إلى مستوى غير مسبوق إذ بلغ ٤٢ مليون نسمة. وعند نشوب التزاعاات، غالباً ما تتسع رقعة آثار وقف النمو الاقتصادي، وانخفاض توافر الخدمات الأساسية، وإضفاء الطابع العسكري على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانتشار الأمراض، لتشمل المجتمعات المحلية المجاورة وتتجلى هذه الآثار في زيادة انعدام الأمن داخل البلدان وغيرها. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي وجود شبكات الاتجار الإجرامي بالبشر والمخدرات والأسلحة والموارد الطبيعية إلى تدفقات مالية تنافس الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان وتهدد سلطة الدولة والسلامة العامة وسيادة القانون وتنعكس سلباً إلى حد بعيد على أمن المواطنين والسلام الدولي.

### ثالثاً - الجهود الرئيسية لتعريف الأمن البشري

١٣ - ليست الشواغل المتعلقة بالأمن البشري مسألة حديثة العهد. فقد حاولت الحضارات من العصور القديمة إلى التأريخ الحديث معالجة الشواغل الأمنية والإمناات لشعوبها. فمنذ السبعينات إلى مطلع التسعينات، أصبحت لجان مثل لجنة برانت ولجنة بروتلاند ولجنة الحكم العالمي هي التي تُعنى بهذه الشواغل.

١٤ - إلا أن مفهوم الأمن البشري لم يظهر كمفهوم مستقل إلى أن صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤. ففي ذلك التقرير، قدّم البرنامج تعريفًا فضفاضًا للأمن البشري على أنه "التحرر من الخوف، والتحرر من الفاقة". وتم عرض أربع خصائص أساسية (البعد العالمي والتمحور حول الإنسان والترابط والوقاية المبكرة) وسبع مكونات رئيسية (الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والبيئي والشخصي والمجتمعي والسياسي) على أنها العناصر الرئيسية للأمن البشري.

١٥ - ومنذ ذلك الحين، قدم العديد من التعريفات. ففي عام ١٩٩٩ مثلاً، قامت مجموعة من الدول ذات الأفكار المتقاربة من مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك الأردن وأيرلندا وتايلند وسلوفينيا وسويسرا وشيلي وكندا وكوستاريكا ومالي والنرويج والنمسا واليونان، وجنوب أفريقيا، التي شاركت بصفة مراقب، بإنشاء شبكة الأمن البشري. وعرفت الشبكة الأمن البشري بأنه "عالم إنساني يُكفل فيه لكل فرد التحرر من الخوف والتحرر من الفاقة،

مع التمتع بفرص متكافئة لتنمية طاقاته البشرية الكامنة على أكمل وجه ... ومن حيث الجوهر، يعني الأمن البشري التحرر من التهديدات المتفشية التي تترتب بحقوق الأشخاص وسلامتهم وحتى حياتهم ... وهكذا يتضح أن الأمن البشري والتنمية البشرية وجهان لعملة واحدة، يدعم أحدهما الآخر ويهيئ كل منهما بيئة ملائمة للآخر“.

١٦ - وفي عام ٢٠٠١، شرعت لجنة الأمن البشرية المستقلة، بقيادة ساداكو أوغاتا وأمارتيا سن، في صياغة توافق آراء جديد بشأن التهديدات الأمنية التي تواجهها المجتمعات المعاصرة في القرن الحادي والعشرين. وأقرت اللجنة بأن هذه التحديات أصبحت أكثر تعقيدا في تقريرها لعام ٢٠٠٣ المعنون ”الأمن البشري الآن: حماية الناس وتمكينهم“، الذي عرّفت فيه الأمن البشري بأنه ”حماية الجوهر الأساسي لكل حياة بشرية بسبل تعزز الحريات البشرية وتحقيق الذات. ويعني الأمن البشري حماية الحريات الأساسية، هذه الحريات التي هي جوهر الحياة. ويعني حماية الأشخاص من التهديدات والأوضاع الحرجة (الخطيرة) والمتفشية (المنتشرة). كما يعني الأمن البشري استخدام عمليات تستند إلى نقاط قوة الأشخاص وإلى تطلعاتهم. ويعني إنشاء نظم سياسية واجتماعية وبيئية واقتصادية وعسكرية وثقافية توفر معا للأشخاص لبنات أسباب الرزق للبقاء على الحياة والكرامة“. واعتمد أيضا التعريف الذي قدمته لجنة الأمن البشري بوصفه التعريف العملي للأمن البشري من جانب منتدى أنصار تعزيز الأمن البشري خلال الاجتماعات التي عقدها.

١٧ - وفي عام ٢٠٠٣ أيضا، شددت منظمة الدول الأمريكية على أهمية الأمن البشري في إعلانها المتعلق بالأمن في الأمريكتين. وفي سياق الإشارة إلى التغيرات العميقة التي شهدتها العالم والأمريكتين منذ عام ١٩٤٥، أكدت الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية من جديد: ”أن أساس الأمن والغرض منه هو حماية البشر. ويطرسخ الأمن بتعميق بعده الإنساني. وتحسن ظروف الأمن البشري عن طريق الاحترام الكامل لكرامة الناس وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وكذلك عن طريق تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والإدماج الاجتماعي، والتعليم ومكافحة الفقر والمرض والجوع“. فضلا عن ذلك، ”إن التهديدات والشواغل الأمنية وغيرها من التحديات الأمنية في سياق نصف الكرة ذات طبيعة متنوعة ونطاق متعدد الأبعاد، ويجب توسيع نطاق المفهوم والنهج التقليديين ليشمل التهديدات الجديدة وغير التقليدية التي تضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية“.

١٨ - ومؤخرا جدا، أدرج الاتحاد الأفريقي في سياق ميثاقه بشأن عدم الاعتداء والدفاع المشترك مفهوم الأمن البشري في ”رؤيته بشأن أفريقيا موحدة وقوية، قائمة على أساس

احترام مبادئ التعايش وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والاحترام المتبادل لسيادة كافة الدول وسلامتها الإقليمية“. وتحقيقاً لتلك الغاية، عرّف الميثاق الأمن البشري بأنه: ”أمن الفرد المتعلق بتلبية احتياجاته الأساسية. كما يشمل توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية اللازمة لبقاء الفرد وحفظ كرامته، ولحماية حقوق الإنسان واحترامها، وتوفير الحوكمة الرشيدة وضمان توفير فرص وخيارات أمام كافة الأفراد من أجل تحقيق تنميتهم بالكامل“.

١٩ - وتشترك جميع التعريفات الواردة أعلاه في ثلاثة عناصر رئيسية تشمل مبادئ الأمن البشري وتساعد على مواصلة استكشاف القيمة المضافة لهذا المفهوم: أولاً، الأمن البشري هو استجابة للتهديدات الحالية والناشئة، وهي تهديدات متعددة ومعقدة ومتراطة ويمكنها اكتساب أبعاد عبر وطنية. وثانياً، يتطلب الأمن البشري فهماً موسعاً للأمن، حيث تشكل حماية الأشخاص وتمكينهم أساساً للأمن وغاية له. وثالثاً، لا يترتب عن الأمن البشري استعمال القوة ضد سيادة الدول وهو يهدف إلى إدماج الأهداف المتعلقة بالتححرر من الخوف والتحرر من الفاقة وحرية العيش بكرامة عن طريق استراتيجيات محورها الإنسان تكون شاملة ومصممة حسب سياقات محددة ووقائية.

## ألف - الأمن البشري والسيادة الوطنية

٢٠ - يتطلب النهوض بالأمن البشري مؤسسات قوية وثابتة. ومن بين هذه المؤسسات، تضطلع الحكومات بدور أولي إذ توفر نظاماً يستند إلى القواعد حيث تدعم العلاقات المجتمعية بعضها بعضاً وتتسم بالانسجام والمسؤولية. وعندما تكون مؤسسات الحكومة ضعيفة أو مهتدة، يدعو مفهوم الأمن البشري إلى معالجة الأسباب الجذرية لمواطن الضعف هذه ويساعد في بلورة ردود مناسبة من حيث التوقيت ومحددة الهدف وفعالة تنمي من قدرة الحكومات والشعوب على التكيف. ولا يساعد هذا النهج فقط على الحد من أشكال انعدام الأمن البشري بل يؤدي، في نهاية المطاف، إلى تعزيز قدرات الحكومات والقدرات المحلية ويسهم في تعزيز الأمن الوطني.

٢١ - وفضلاً عن ذلك، فإن الميثاق، من خلال التشديد على الدور الأساسي الذي تضطلع به الحكومات والشعوب في كفالة السلام والاستقرار، يساوي بين سيادة الدول وأسباب عيش الشعوب وكرامتها في كل مكان. وكما أشير إلى ذلك بوضوح في ديباجة الميثاق والمادتين ١ و ٢ منه، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يعيش في سلام وأمن إلا بكفالة حقوق الأفراد وحريةهم الأساسية. وفي هذا السياق، فإن الأمن البشري، من خلال معالجة الجوانب المتنوعة لانعدام الأمن والتركيز على الأدوار المناطة بالأفراد والمجتمعات والحكومات، يوفر

إطاراً تحليلياً يوجد إمكانيات حقيقية لإقامة شراكة بين الحكومات والمواطنين. ونتيجة لذلك، يرتقب أن يؤدي تطبيق الأمن البشري إلى تعزيز استقرار وأمن كليهما، وكذلك استقرار وأمن المجتمع الدولي.

٢٢ - واستحالة الفصل بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان مبيّنة بوضوح أيضاً في الميثاق وهي تتماشى مع التحديات المحورية التي تواجهها الحكومات والشعوب على حد السواء. وهنا أيضاً يسعى مفهوم الأمن البشري إلى تعزيز سيادة الدول عبر التركيز على الجوانب المتعددة الأبعاد لمواطن انعدام الأمن البشري وبالتالي الوطني. وتحسين قدرات الحكومات ومؤسستها على الإشعار المبكر وتحديد الأسباب الجذرية ومعالجة الثغرات على مستوى السياسة العامة من أجل معالجة التحديات المستمرة والناشئة تشكل عناصر رئيسية للنهوض بالأمن البشري والحفاظ على إطار صالح لتعزيز السلام والاستقرار.

## باء - الأمن البشري ومسؤولية الحماية

٢٣ - حسب ما أُنقِص عليه في الفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، يهدف الأمن البشري إلى تمكين جميع الأفراد من التحرر من الخوف والتحرر من العوز، ومن التمتع بجميع حقوقهم وتنمية إمكاناتهم البشرية على أكمل وجه. ولا يستوجب تطبيق مفهوم الأمن البشري استعمال القوة. فالأمن البشري يركز على ترسيخ قدرات الحكومات والقدرات المحلية وتعزيز مقاومتها للتحديات الناشئة بسبل متعاضدة ووقائية وشاملة.

٢٤ - وفي الوقت نفسه، فإن مسؤولية الحماية، حسبما اتفقت عليها الدول الأعضاء في الفقرات من ١٣٨ إلى ١٤٠ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، تشدد على حماية السكان من حالات محددة مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وكما أُشير في تقرير الأمين العام عن تنفيذ المسؤولية عن الحماية (A/63/677)، يجب على المجتمع الدولي، مستلهما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، القيام بدوره للحيلولة دون تصعيد هذه الحالات والحد منه. وتتسبب هذه الحالات في أزمات إنسانية واسعة النطاق ومعقدة ومكلفة من حيث الخسائر في الأرواح وهدر رأس المال الاجتماعي والموارد المالية وتزداد صعوبة حلها في وقت لاحق.

## رابعا - مبادئ ونهج الأمن البشري

٢٥ - يعترف مفهوم الأمن البشري بأنه نتيجة لأحداث مأساوية قد يواجه الناس أشكال انعدام أمن وحرمان مفاجئة لا تقوّض سنوات من التنمية فحسب، بل تولّد أيضاً ظروفًا قد تفضي إلى المزيد من التوترات. ونتيجة لذلك، ليلفت الأمن البشري الانتباه إلى طائفة واسعة من

التحديات التي يواجهها الأفراد والمجتمعات ويركز على الأسباب الجذرية لحالات انعدام الأمن هذه. وإضافة إلى ذلك، وعبر فهم كيف تتحول مجموعة معينة من التحديات التي يتعرض لها الأفراد والمجتمعات إلى انتهاكات أمنية أوسع نطاقا داخل الدولة الواحدة وبين الدول، يسعى الأمن البشري إلى الحيلولة دون نشوء تهديدات مستقبلية والتخفيف من حدة ذلك، وقد يمثل، في هذا الصدد، عنصرا حاسما لتحقيق الأمن الوطني والاستقرار الدولي.

٢٦ - فضلا عن ذلك، يشدد الأمن البشري على الطابع العالمي لمجموعة من الحريات الأساسية لحياة البشر وأسبقيتها على الحريات الأخرى وهو، بالتالي، لا يميز بين الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعالج بذلك التحديات الأمنية من منطلق شامل ومتعدد الأبعاد. وبهذا الشكل، يوجد مفهوم الأمن البشري إطارا عمليا لتحديد التحديات المعينة التي تنطوي عليها حالة معينة من حالات انعدام الأمن وللنظر في الترتيبات المؤسسية والتنظيمية الضرورية لكفالة بقاء الأفراد والمجتمعات وأسباب رزقهم وكرامتهم. ويؤثر التحسن على صعيد الأمن البشري مباشرة وبشكل إيجابي على حياة الناس اليومية، ويؤدي، نتيجة لذلك، إلى تحقيق نتائج فورية وملموسة أكثر تساعد على تعزيز شرعية الإجراءات التي تتخذها الحكومات والعناصر الفاعلة الأخرى.

٢٧ - والأمن البشري ذو نطاق محدود، ومع ذلك تسترشد به السياسة العامة التي، رغم شموليتها، يكون لديها أهداف محددة وتكون قادرة على تمييز التحديات الأكثر خطورة وانتشارا ذات الصلة بحالة معينة. فعلى سبيل المثال، تكون بعض التحديات التي يواجهها الأمن البشري خاصة بالديناميات الداخلية لمجتمع معين، مثل عدم الحصول على الموارد أو الفرص، بينما تكون تحديات أخرى عبر وطنية مثل الجائحات وتغير المناخ والأزمات المالية والاقتصادية. ولهذا، فإن النظر في نطاق الأمن البشري مفيد لصياغة توصيات متعلقة بالسياسات والعمليات ولمواءمتها مع سياقات معينة.

٢٨ - ويستمد مفهوم الأمن البشري قوته أساسا من إطار سياساتي ثنائي يعتمد على ركائز للحماية والتمكين تدعم بعضها بعضا. ويتيح تطبيق هذا الإطار نهجا شاملا يتألف من معايير وعمليات ومؤسسات تدرج من القمة إلى القاعدة تشمل إنشاء آليات للإنذار المبكر والحوكمة الرشيدة وأدوات للحماية الاجتماعية، إلى جانب تركيز يتدرج من القاعدة إلى القمة تدعم فيه العمليات القائمة على المشاركة الدور الهام الذي يضطلع به الأفراد والمجتمعات المحلية بوصفهم جهات فاعلة في تعريف حرياتهم الأساسية وإعمالها. وهكذا، فإن الأمن البشري لا يروج فقط لإطار تُوفر فيه الحماية والتمكين للناس الذين يحتلون بالتالي موقعا أفضل لتفادي آثار انعدام الأمن والتخفيف من حدتها بفعالية، بل أنه، يساعد أيضا

على إقامة عقد اجتماعي بين عناصر فاعلة مختلفة في مجتمع ما عبر تعزيز الخطاب العام وتشجيع الملكية المحلية وتوطيد العلاقات بين الدولة والمجتمع.

٢٩ - وتتفاوت ظروف انعدام الأمن البشري كثيرا من بلد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر. وتتوقف أسباب انعدام الأمن وتجلياته على تفاعل معقد بين العوامل الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية. وبوصفه مفهوما واسعا ومرنا ويختلف باختلاف السياقات، يوفر الأمن البشري إطارا ديناميا يتيح إيجاد حلول مكرسة في الواقع المحلي. وعلاوة على ذلك، يكشف الأمن البشري، عبر تحديد الاحتياجات الملحوسة للسكان المعرضين للضغط، عن أوجه تباين بين السياسات المحلية والإقليمية والدولية ويساعد على تحديد الاحتياجات ذات الأولوية على المستوى المحلي. ولاحقا، يمكن وضع استراتيجيات على المدى القصير والمتوسط والطويل استنادا إلى الاحتياجات ومواطن الضعف والقدرات الفعلية للمجتمعات المتضررة.

٣٠ - وأخيرا وعبر تركيزه على ترابط التهديدات، يتطلب الأمن البشري إقامة شبكة متكاملة تضم العديد من أصحاب المصلحة وتعتمد على خبرات وموارد مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة وكذلك من القطاعين الخاص والعام على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. وهكذا يمكن أن يساعد الأمن البشري على إقامة علاقات تضافر وشراكات تستفيد من المزايا النسبية لكافة المنظمات المنفذة وتساعد على تمكين الأفراد والمجتمعات من التصرف باستقلالية. وهذا يكفل الاتساق على مستوى الأهداف والمسؤوليات وكذلك على مستوى توزيع الموارد على مختلف الجهات الفاعلة، فيتم بذلك تفادي الازدواجية وتقديم المزيد من الردود المحددة الهدف والمنسقة والفعالة من حيث التكلفة، التي تتمحور حول الإنسان وتعزز القدرات.

## خامسا - تطبيق مفهوم الأمن البشري على مختلف أولويات الأمم المتحدة

٣١ - أدت الأزمات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة إلى ازدياد تركيز المجتمع الدولي على الترابط العالمي للتحديات التي نواجهها. وهذه الأزمات المتعددة المدرجة حاليا على جدول أعمال الأمم المتحدة، تكشف عن نقاط ضعفنا المشتركة إزاء فئات مختلفة من انعدام الأمن. وتبرز هذه الأزمات أيضا الحاجة إلى المزيد من التعاون في مجال تطبيق الأمن البشري وأهميته في تعزيز السلام والأمن.

## ألف - الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

### ١ - الأثر المتعدد الأبعاد

٣٢ - شكلت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتشدد أسواق الائتمان تهديدا لأسباب رزق الملايين من البشر في مختلف أنحاء العالم. وكما أشرت في تقريرها عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (A/CONF.214/4)، أدى تناقص فرص العمل وفرص توليد الدخل وانكماش تجارة البضائع والخدمات والانخفاض الحاد في التحويلات المالية إلى مزيد من التراجع في جهودنا الرامية إلى الحد من الفقر. وبرهنت الأزمات المالية والاقتصادية السابقة أن البلدان الفقيرة معرضة بشكل خاص لتداعيات هذه الأزمات. وتواجه هذه البلدان ارتفاعا في معدلات البطالة وتفشيا للفقر بالتحديد في الفترة التي أدى فيها تدهور الموارد المتاحة إلى الحد من قدرتها على التخفيف من حدة الآثار السلبية لهذه الأزمات.

٣٣ - فضلا عن ذلك، لا تقف الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة عند حد مضاعفة انعدام الأمن الاقتصادي. ففي غياب تدابير معاكسة للدورات الاقتصادية على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي ونظم حماية اجتماعية داعمة، كان للأزمة انعكاسات سلبية إذ تسببت في حالات انعدام أمن إضافية على مستوى الأغذية والصحة والبيئة. وتتوقع منظمة الأغذية والزراعة أن الأزمة ستؤدي إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذي يعانون من الجوع ونقص التغذية في العالم إلى مستوى تاريخي يفوق واحد بليون شخص. وإضافة إلى ذلك، قد تؤدي التغيرات في استخدام الأراضي وإزالة الغابات بنسق أسرع إلى تفاقم خطر تدهور البيئة، مما يزيد من الطابع الملح للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي نتيجة للأزمة.

٣٤ - كما أن الآثار المجتمعة لأشكال انعدام الأمن هذه قد تهدد التقدم الذي نحرزه نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي الوقت الحالي، ونظرا للانتكاس الذي يشهده عدد من الاقتصادات المانحة ولعجز العديد من البلدان النامية عن حشد الموارد اللازمة، قد يؤدي تخصيص مبالغ أقل لتمويل الأهداف ليس فقط إلى تباطؤ التقدم العالمي نحو تحقيقها، بل قد يعكس أيضا اتجاه المكاسب الإنمائية الأخيرة التي تحققت في بعض البلدان النامية بشق الأنفس.

### ٢ - الاستجابات الحالية

٣٥ - اعترافا بالآثار المتعددة الأبعاد للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، يجب أن تضع الاستجابات الدولية والوطنية في اعتبارها الحاجة إلى: (أ) معالجة التكاليف البشرية والبيئية للأزمة؛ (ب) توثيق الشراكة العالمية لدفع عجلة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونظرا لتشابك أثر هذه التحديات، سيكون لقلّة التنسيق بين الحكومات تداعيات أمنية أكبر من حيث الأحادية الاقتصادية وتنامي التوترات بين البلدان.

٣٦ - ومما يبعث على التفاؤل بالتالي أن الدول الأعضاء والمؤسسات المتعددة الأطراف والهيئات الإقليمية تحفزت للتصدي بشكل جماعي للأزمة من منظور شامل محوره الإنسان. ونتيجة لذلك، اتفق القادة أثناء العديد من اجتماعات القمة على اتخاذ إجراءات تساعد على التصدي للآثار البشرية والاجتماعية للأزمة. وتعزز هذه الاستجابات الأمن البشري لأنها تشدد على تدابير التخفيف التي تعالج الاحتياجات الفورية، وكذلك استراتيجيات الحماية والتمكين التي تعزز قدرة الحكومات والأفراد على التكيف، بما ييسر تعاملهم مع الأزمة الحالية والأزمات المستقبلية. وعلى سبيل المثال، في أشد البلدان ضعفا حيث شكلت آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تهديدا أكبر على بقاء المجتمعات المحلية الفقيرة وعلى أسباب رزقها، اتفقت الجهات المانحة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وكذلك المنظمات الدولية مثل البنك الدولي على توفير سيولة قصيرة الأجل وتمويل إئتماني طويل الأجل لدعم جهود الحكومات الوطنية الرامية إلى تلبية احتياجات الفئات الأكثر تضررا من الأزمة على وجه السرعة.

٣٧ - وفي الوقت نفسه، ورغم تعثر تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية نتيجة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية فإن الصورة ليست قاتمة تماما، فقد أحرز بعض التقدم في العديد من البلدان النامية. ويكمن التحدي الراهن في سد الثغرات الحالية على مستوى التنفيذ وتوسيع نطاق الأهداف ليشمل الشرائح الأشد ضعفا في البلدان. ففي كثير من الأحيان تتخلف مناطق ومجموعات عن الركب، بما في ذلك المجتمعات المحلية الريفية والمشردون داخليا والمهاجرون والأقليات العرقية والأسر المعيشية الأكثر فقرا. وفي عالم يواجه أزمات عديدة، تكتسي الالتزامات المتعلقة بمكافحة الفقر أهمية أكبر من أي وقت مضى لكفالة تحقيق الأمن البشري والأمن العالمي.

## باء - تقلب أسعار الأغذية وانعدام الأمن الغذائي

### ١ - الأثر المتعدد الأبعاد

٣٨ - إن الآثار المترتبة على ارتفاع أسعار الأغذية إلى جانب حالات الطوارئ المتصلة بالمناخ والتراعات التي طال أمدها والأزمة المالية والاقتصادية العالمية هي مدعاة قلق خاص من حيث الأمن البشري. وتسببت هذه التهديدات مجتمعة في زيادة هائلة في عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على ما يكفي من الأغذية. ولأول مرة في التاريخ، أصبح أكثر من بليون شخص يعانون من الجوع وأكثر من ١٧ ٠٠٠ طفل يموتون جوعا كل اليوم، أي طفل كل

خمس ثواني، وهو ما مجموعه ٦ ملايين في السنة. والنساء والأطفال واللاجئون والمشردون من أكثر المتضررين من ارتفاع أسعار الأغذية. وتعاني هذه الفئات والمجموعات من تراجع كبير في أمنها البشري نظرا لأنها تقلل من استهلاكها من الأغذية ولأنها تستهلك أطعمة ذات قيمة غذائية أدنى، وتقلص من نفقاتها المخصصة للصحة والتعليم، وتعتمد إلى بيع أصولها المنتجة مما سيكون له آثار ضارة على رفاهها في الأجلين القصير والطويل. ووُلد انعدام الأمن الغذائي مشاعر بالإحباط أدت أيضا إلى ظهور أشكال انعدام استقرار اجتماعي وثقافي. وخلال السنة والنصف الأخيرة، تسبب انعدام الأمن الغذائي في اضطرابات سياسية في حوالي ٣٠ بلدا حيث سُجّلت احتجاجات وأعمال شغب مدنية تعزى إلى ارتفاع أسعار الأغذية.

## ٢ - الاستجابات الحالية

٣٩ - كما ورد بوضوح في إطار العمل الشامل لفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية المنشأة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، إن وجود التزام جماعي بحماية الأشخاص من مخاطر التراجع الاقتصادي بشكل مستمر وتمكيني هو أساسي لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي. وفي هذا الصدد، يتعين على المجتمع الدولي والحكومات ليس فقط مواصلة معالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي، سواء كان ناجما عن عوامل داخلية أو خارجية أو ظروف ثابتة أو دورية، بل أيضا مواصلة دعم قدرة المجتمعات المحلية على التكيف عبر استجابات يكون الإنسان محورها وتعزز الممارسات الزراعية المستدامة؛ وتتيح المزيد من فرص توفير الدخل؛ وتحسن شبكات النفاذ إلى الأسواق وتوزيع الأغذية؛ وتعزز نظم الإنذار المبكر والحماية الاجتماعية.

٤٠ - وفضلا عن ذلك، في حين أن بعض العوامل الاقتصادية والهيكلية المتصلة بانعدام الأمن الغذائي مشتركة بين أغلب البلدان، فإن نتائج انعدام الأمن الغذائي وآثاره وأسبابه الجذرية الخاصة متباينة كثيرا من بلد إلى آخر وداخل البلد الواحد. ومن خلال التركيز على السمات الخاصة لانعدام الأمن الغذائي في بلد ما وعلى الظروف المحيطة به، يمكن أن يساعد مفهوم الأمن البشري على بلورة استجابات محددة الهدف ومستدامة ووقائية تكون مستمدة من الواقع المحلي. وإضافة إلى ذلك، يساعد إطار الأمن البشري على تحديد مختلف الاتجاهات التي قد يؤدي فيها انعدام الأمن الغذائي إلى زيادة مواطن الضعف في مجالات أخرى مثل الصحة والبيئة. وقد يترتب عن تلاقي مواطن الضعف هذه، إذا أهملت، آثار مروعة على رفاه الملايين من البشر.

## جيم - تفشي الأمراض المعدية والتهديدات الصحية الأخرى

### ١ - الأثر المتعدد الأبعاد

٤١ - إن جائحة الإنفلونزا A (H1N1) الأخيرة ذكّرت على نحو صارخ بالتكاليف البشرية والاقتصادية لحالات الطوارئ المتصلة بالصحة. واعتلال الصحة، سواء كان ناتجا عن جائحات عالمية أو نظم رعاية صحية غير ملائمة أو أسباب أخرى، يمثل أخطارا جدية تهدد الناس في كل مكان. واليوم، اتضح بشكل مطرد أن الوضع الصحي لمجموعة ما قد يكون له تداعيات خطيرة على صحة مجموعات أخرى، وفي بعض الحالات قد تكون هذه التداعيات بين البلدان.

٤٢ - كما أن اعتلال الصحة يضعف التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى سبيل المثال، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد توفر مكافحة داء كلابية الذئب، العمى النهري، الذي يكلف أقل من دولار واحد للشخص الواحد، إنتاجية تُقدَّر بحوالي ٣,٧ بليون دولار؛ ويمكن أن تدخر الحكومات، في حالة القضاء على شلل الأطفال، مبلغ ١,٥ بليون دولار تنفقها حاليا على اللقاحات والعلاجات وتكاليف إعادة التأهيل. ومع ذلك، فإنه في العديد من البلدان النامية، لا تزال العلاجات الأساسية المنقذة للحياة غير متاحة لشرائح سكانية كبيرة، مما يؤدي إلى مستويات مرتفعة من الإنتاجية المهدورة وإلى معدلات غير مقبولة للوفيات التي يمكن تجنبها.

### ٢ - الاستجابات الحالية

٤٣ - الاستجابة العالمية لإنفلونزا H1N1 هي مثال على تعددية الأطراف في أروع صورها. فقد بيّنت ما يمكن تحقيقه عندما يلتزم المجتمع الدولي التزاما قويا بالتصدي لتحدٍ معيّن من تحديات الأمن البشري. وبوضع المجتمعات المحلية والبلدان المستضعفة في صلب عملية التخطيط، يستطيع صناع السياسات والعاملون في مجال التنمية أن يفهموا بشكل أفضل الثغرات وأوجه الضعف المحددة في حالة بعينها، وبالتالي يمكنهم توجيه استجاباتهم بشكل أكثر ملاءمة إلى حيث تشتد الحاجة إليها.

٤٤ - وبيّنت الجهود التي بُذِلت في الماضي أيضا أن النجاح يتوقف على تنفيذ استراتيجيات شاملة للحماية والتمكين. وتهدف تدابير الحماية إلى منع الأخطار ذات الصلة بالصحة ورصدها وتوقُّع حدوثها، ويترتب عليها وضع آليات للإنذار المبكر والاستجابة، وتعزيز درجة الأهبة لتحديد التحديات ذات الصلة بالصحة والتنبُّت منها، والتحكّم فيها. وفي الوقت ذاته، تعتمد تدابير التمكين على تحسين نظم الرعاية الصحية، وتثقيف الجمهور

وتعبئته، ووضع خطط تأمين صحي على المستوى المحلي. ويحسّن مثل هذا الإطار الشامل بجميع جوانبه درجة الأهبة في مواجهة التحديات الحالية والناشئة ذات الصلة بالصحة، وكذلك التقدم المحرز في تقديم خدمات رعاية صحية مناسبة الكلفة، فعالة، ويمكن الحصول عليها، وكلاهما أساسيان لتحقيق الرفاه والتنمية في الأجل الطويل.

## دال - تغير المناخ والزيادة في تواتر وشدة الأحداث الخطيرة ذات الصلة بالمناخ

### ١ - التأثير المتعدد الأبعاد

٤٥ - يمثل تغير المناخ، وتفاعلاته مع حالات انعدام الأمان الأخرى إحدى المسائل الأكثر إلحاحاً في زماننا. ومن بين نتائجه الكثيرة الزيادة في تواتر أحداث مثل الفيضانات، والعواصف، والتصحر، والجفاف، ودرجة تقلب هذه الأحداث وشدتها. ويؤدي تغير المناخ أيضاً إلى تفاقم حدة الفقر. وتؤدي التقلبات المناخية والتدهور البيئي والأنماط الجوية القاسية إلى إلحاق الضرر بالمحاصيل واستنفاد المصائد السمكية ونضوب سبل الرزق وزيادة انتشار الأمراض المعدية. والفئات الضعيفة معرضة للخطر بوجه خاص، ليس من جراء النتائج المباشرة للكوارث ذات الصلة بالمناخ فحسب، بل أيضاً من عوامل الخطر الممتدة مثل التشريد والهجرة.

٤٦ - وكما أوجزت في تقرير عن تغير المناخ وتداعياته المحتملة على الأمن (A/64/350)، يمكن أن يكون تغير المناخ أيضاً "عاملاً مضاعفاً للخطر" حيث أن خسارة الأرض مقترنة باستمرار الفقر والتشريد وغيرها من حالات انعدام الأمان قد تتسبب في حفز التنافس على الموارد الطبيعية التي تزداد ندرة، مما قد يؤدي إلى نشوء توترات مجتمعية. ومع وقوع غالبية الوفيات والخسائر الاقتصادية ذات الصلة بالمناخ في مناطق فقيرة، يشكل تغير المناخ ضغطاً هائلاً على النظم الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الفقيرة.

### ٢ - الاستجابات الحالية

٤٧ - حتى الآن، توصلت الحكومات وشركاؤها الدوليون إلى فهم مشترك بشأن ضرورة وضع تغير المناخ في السياق الأوسع للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وبوجه خاص، يوجد توافق في الآراء واسع النطاق بشأن أهمية تعميم مسألتي الحد من الكوارث وإدارة المخاطر في خطط التنمية الوطنية، وتعزيز خطط التكيف وتخفيف الآثار القائمة على المجتمعات المحلية، والتعجيل بنقل المعلومات والمعرفة والتكنولوجيات ونشرها، وبخاصة إلى البلدان الأكثر تعرضاً لتغير المناخ.

٤٨ - وفي الوقت ذاته، فحيثما يهدد تغير المناخ بتفاقم الظروف الاجتماعية - الاقتصادية، يلزم إيجاد فهم أفضل للروابط المتبادلة بين تغير المناخ والأبعاد الأخرى للأمن البشري. ومثل هذا الفهم يمكن أن يساعد على تقييم الأسباب وتحديد الإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر المشتركة لحالات انعدام الأمان ذات الصلة بالمناخ. وفي هذه المناطق الهشة، يلزم أن يولي المجتمع الدولي انتباهاً خاصاً لمساعدة البلدان في تخفيض الضغوط الاجتماعية التي تنشأ حين تُحمّل مؤسسات الدولة أعباءً فوق طاقتها ويكون تقديم الخدمات الأساسية غير كافٍ.

## هاء - منع نشوب النزاعات العنيفة، وحفظ السلام، وبناء السلام

### ١ - التأثير المتعدد الأبعاد

٤٩ - تؤثر النزاعات المعاصرة على السكان المدنيين تأثيراً هائلاً. وفي أعقاب النزاعات، كثيراً ما يكون السلام هشاً جداً واحتياجات الناس أكبر بكثير من القدرات المتاحة. ونتيجة لذلك، تكون حالات ما بعد النزاع غير ثابتة، وتخلق حالات جديدة من عدم اليقين، يمكنها مجتمعة أن تُضعف قدرة السكان المتضررين على تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق الانتعاش.

٥٠ - وبالرغم من هذه التحديات الشاقة، توفر حالات ما بعد النزاع فرصاً كبيرة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، وإصلاح الانقسامات، وتقليل أوجه عدم المساواة، وتعزيز العلاقات بين الدولة والمجتمع. وفي هذه الفترة الحرجة والهشة، يجب حماية حقوق الأفراد في التمتع بالحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل مساعدة الحكومات على التعافي من الآثار الناجمة عن النزاعات.

### ٢ - الاستجابات الحالية

٥١ - في السنوات الأخيرة، ركزت الاستجابات لمنع نشوب النزاعات بشكل متزايد على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وأسفر هذا الوعي عن إدماج استراتيجيات منع نشوب النزاعات في خطط التنمية والحد من الفقر الوطنية. وقد تعلم المجتمع الدولي أيضاً أن تدابير الحماية والتمكين ليست استراتيجيات للتطبيق أثناء نشوب النزاعات وبعدها فحسب، بل إنها أيضاً آليات هامة لمنع نشوب النزاعات. ونتيجة لذلك، استهدفت جهود الحماية الفئات الأكثر ضعفاً، ومن بينها النساء والأطفال والمشردون، وشدت بشكل متزايد على دعم قدرات السلطات الوطنية على القيام في جملة أمور بضمان السلامة العامة وتقديم الخدمات الأساسية الضرورية وتعزيز سيادة القانون. وبما أن النزاعات تؤدي إلى تآكل الثقة فيما بين المجتمعات المحلية، فاستراتيجيات الحماية تكون أكثر فعالية عند تكاملها بتدابير للتمكين تهدف إلى تعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين. ويمكن للشركاء المحليين

أن يؤدوا دورا كبيرا في تعزيز الملكية الوطنية في مستقبل البلد، وفي تعهد المصالحة والتعايش بالرعاية، واستعادة الثقة في المؤسسات التي تعيد الاستقرار إلى حالات ما بعد النزاعات.

٥٢ - ويتطلب منع نشوب النزاعات أيضا وضع استراتيجيات متكاملة ومتعددة القطاعات تغطي جميع جوانب الانتعاش. وينهض مثل هذا النهج المتكامل بالاستجابات المحددة الأهداف، التي تستفيد من الخبرات وأوجه التكامل المحتملة القائمة بين الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية والإنسانية والإنمائية، مما يؤدي إلى تجنب تكرار العمل فيما بين القطاعات، وتعزيز آفاق الانتعاش في حالات ما بعد النزاعات. وفي الأمم المتحدة، مثلت لجنة بناء السلام آلية رئيسية لكفالة اتساق جميع أنشطة المنظمة في حالات ما بعد النزاعات. ومن خلال عضويتها وطرائق عملها الفريدة، شجعت اللجنة أنشطة بناء السلام في بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسيراليون، وغينيا - بيساو. وأمل، مع اقتراب اللجنة من إجراء استعراضها لفترة الخمس سنوات في أواخر وقت لاحق في عام ٢٠١٠، أن تتجلى مبادئ وأهداف الأمن البشري بشكل أقوى في أنشطتها.

## سادسا - مبادرات تعزيز الأمن البشري

٥٣ - لا يسلط مفهوم الأمن البشري الضوء على الثغرات المؤسسية التي قد تعوق أهدافنا المشتركة التهديدات المخاطر الحالية والناشئة فحسب، بل إنه أيضا يذكرنا بالقيمة المضافة لاتباع نهج محوره الناس يُرسَّخ شعورا بالملكية وبالواجب في جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات، والمواطنون العاديون، والمنظمات الإقليمية، والجمعية الدولي. وفيما يلي أمثلة على الجهود المبذولة مؤخرا للنهوض بالأمن البشري على الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك في منظومة الأمم المتحدة.

### ألف - المبادرات الوطنية

٥٤ - على مدى العقدين الماضيين، قامت الحكومات بجهود كبيرة لإدراج الأمن البشري في سياساتها الوطنية والخارجية. وبالإضافة إلى ما بذله الأعضاء في منتدى تعزيز الأمن البشري وشبكة الأمن البشري من جهود، تلقى شواغل متعلقة بالأمن البشري أيضا اهتماما في بلدان مثل منغوليا، وإكوادور، وتايلند.

٥٥ - وفي عام ٢٠٠٠، أصبح الأمن البشري مجالاً ذا أولوية لحكومة منغوليا التي تُنفذ حاليا مبادرة في إطار برنامجها المتعلق بالحكومة الرشيدة من أجل الأمن البشري. وعلاوة على ذلك، قامت منغوليا، بوصفها الجهة المضيفة للمؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقود في عام ٢٠٠٣، بتعزيز التزامها بإدراج المبادئ الأساسية للأمن

البشري في سياساتها المحلية، وصدّقت على إعلان أولانباتار بشأن الديمقراطية والحوكمة الرشيدة والمجتمع المدني.

٥٦ - اعتمدت إكوادور في عام ٢٠٠٨ الأمن البشري في دستورها، بما يمهّد الطريق لاستحداث استجابة أكثر تمحورا حول الناس في مواجهة بعض التهديدات الأكثر إلحاحا وأهمية في البلد. وإذ تركّز حكومة إكوادور على الصلة بين السلام والتنمية، فهي تهدف إلى بناء سلام مستدام قائم على التنمية والعدالة الاجتماعية والمساواة والكرامة.

٥٧ - وحكومة تايلند مساهمٌ آخر في الحركة المتنامية التي تهدف إلى تعزيز الأمن البشري. وتايلند هي أول بلد ينشئ وزارة مخصصة للأمن البشري. وتعمل وزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري، ضمن أنشطتها الكثيرة، على النهوض بـ "التحرر من الفاقة" و "حرية العيش بكرامة" من منظور محوره الناس، وتنشط في استخدام التعاون المعزّز المتعدد القطاعات بين المنظمات الوطنية المكرسة للترويج للأمن البشري، والتشجيع عليه.

## باء - المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية

٥٨ - تؤدّي المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية دورا هاما في تحديد حالات انعدام الأمن المشتركة، وتعبئة الدعم لها، والنهوض بالعمل الجماعي بشأنها. وبحكم معرفة هذه المنظمات بالفوارق السياسية والحساسيات الثقافية في أقاليمها، فهي شريك حاسم الأهمية في ضمان الأمن البشري.

٥٩ - وفي أفريقيا، انعكست أهمية الأمن البشري والروابط المتبادلة بين السلام والأمن والتنمية في العمل الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي، وأدرجت في قرارات من قبيل ميثاقه بشأن عدم الاعتداء والدفاع المشترك، والقانون الدستوري للاتحاد الأفريقي، وبيان الالتزام بالسلم والأمن في أفريقيا. وعلى الصعيد دون الإقليمي، طبقت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مبادئ الأمن البشري في جهودها الرامية إلى صون السلم والأمن والنهوض بهما. وتحقيقا لتلك الغاية، اعتمدت الجماعة في عام ٢٠٠٨، إطارها لمنع نشوب المنازعات بهدف تعزيز هيكل الأمن البشري في المنطقة دون الإقليمية، وكفالة إيجاد استجابات حسنة التوقيت محدّدة الأهداف من جهات فاعلة متعددة وذات أبعاد متعددة لمكافحة المخاطر التي تهدد الأمن البشري.

٦٠ - واستجابة للأزمة المالية الآسيوية، أصدر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ١٩٩٧ بيانا مشتركا، هو رؤية رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٢٠، التي تتوخى إيجاد منطقة يسمَح فيها احترام الكرامة الإنسانية وإتاحة الفرص على قدم المساواة بتحقيق تنمية بشرية شاملة. ومنذ ذلك الحين، حظي الأمن البشري بتأييد إضافي فيما بين الدول

الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، كما انعكس في الإعلان المشترك لوزراء دفاع رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام ٢٠٠٩، الذي سلط الضوء على أهمية الأخطار غير التقليدية التي تهدد الأمن، ودور رابطة أمم جنوب شرق آسيا في النهوض بالاستجابات المتكاملة في مواجهة مثل هذه التحديات. وبالمثل، أقر منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ أيضا بأهمية الأمن البشري في تحقيق النمو والرفاه المستدامين. ونتيجة لذلك، ومنذ انعقاد الاجتماع الحادي عشر للقادة الاقتصاديين لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في بنغلاديش في عام ٢٠٠٣، أكد القادة ضرورة تعزيز الأمن البشري عن طريق الاعتراف بأن الضعف في مواجهة الكوارث الطبيعية، والإرهاب الدولي، وانتشار الأوبئة الشاملة، والاتجار بالمخدرات عبر الحدود، يفرض أعباء اقتصادية باهظة تهدد الأمن البشري في المنطقة دون الإقليمية.

٦١ - وتجدر الإشارة أيضا إلى الإعلان بشأن الأمن في الأمريكتين الذي اعتمده منظمة الدول الأمريكية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ويعترف الإعلان بأن تهيئة الظروف لتحقيق الأمن البشري تتوقف على احترام كرامة الأشخاص وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

### جيم - منظومة الأمم المتحدة: المبادرات على صعيد السياسات

٦٢ - بالإضافة إلى المساهمات التي تقدمها الدول الأعضاء، يتسم عمل لجنة الأمن البشري بالأهمية البالغة في تعزيز مفهوم الأمن البشري داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد أنشئت اللجنة من أجل النهوض بتحقيق المهدفين المتلازمين المتمثلين في "التحرر من الفاقة" و "التحرر من الخوف" اللذان اتفق عليهما في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية لعام ٢٠٠٠، وشرعت بتنفيذ برنامج للتوعية العالمية وشاركت في مشاورات واسعة النطاق مع الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني. وكان التقرير النهائي للجنة الذي صدر في عام ٢٠٠٣ بعنوان "الأمن البشري الآن" هاما من حيث تعزيز تطبيق مفهوم الأمن البشري في الأمم المتحدة، وعلى الأخص، في عمل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري. وفي عام ٢٠٠٤، نقح الصندوق الاستئماني مبادئه التوجيهية المتصلة بالتمويل وفقا للنتائج الواردة في تقرير اللجنة، واليوم، تعكس المشاريع التي يمولها الصندوق اليوم بتوجيه من المجلس الاستشاري المعني بالأمن البشري التوصيات المبتكرة للجنة.

٦٣ - وكذلك قام مكتب تقرير التنمية البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور هام في تحسين استيعاب مفهوم الأمن البشري. ومنذ صدور تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ عن الأمن البشري، صدر نحو ٢٠ تقرير تنمية بشرية وطني عن هذا الموضوع. وأظهرت هذه التقارير كيف يمكن مواءمة مفهوم الأمن البشري مع السياقات المحلية واستخدامه لتعزيز الاستجابات التي تحسن معالجة أوجه انعدام الأمن المحددة التي تواجه كل بلد من البلدان. فعلى

سبيل المثال، يركز التقرير الوطني للاتفيا لعام ٢٠٠٣ على كثرة أوجه انعدام الأمن التي يعاني منها الشعب اللافتي خلال فترة يسود فيها التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ويقدم اقتراحات في مجال السياسة العامة لتعزيز مرونتهم وقدراتهم. وبالمثل، يوفر التقرير الوطني لأفغانستان لعام ٢٠٠٤ تحليلاً شاملاً للأسباب المتعددة الأبعاد لأوجه انعدام الأمن التي يواجهها شعب أفغانستان، ويحدد توصيات محددة في مجال السياسة العامة لازمة لإعادة تعمير البلد.

٦٤ - وعقدت اليونسكو أيضاً سلسلة مؤتمرات تحت عنوان "تعزيز الأمن البشري: الأطر الأخلاقية والمعارية والتربوية" على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وأبرزت هذه المؤتمرات والمنشورات المرافقة لها طبيعة الأمن البشري الخاصة بكل منطقة والعامة في نفس الوقت. وترد نتائج المشاورات الإقليمية موجزة في منشور ختامي صدر في عام ٢٠٠٨ بعنوان "الأمن البشري: النهج والتحديات".

## دال - المشاريع الميدانية التي يمولها صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري

٦٥ - خلال السنوات العشر الماضية، قام صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري بدور حاسم في توجيه الموارد المالية إلى المشاريع الميدانية القائمة على تطبيق مفهوم الأمن البشري في منظومة الأمم المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، خصص الصندوق الاستثماري ما يقرب من ٣٢٣ مليون دولار لتنفيذ ١٨٧ مشروعاً في أكثر من ٦٠ بلداً. وتعالج هذه المشاريع مسائل متعلقة بعدة قطاعات وتولي الأولوية للمناطق التي تتسم بأوجه انعدام الأمن فيها بأكثر قدر من الأهمية والانتشار. ومنذ عام ١٩٩٩، تتلقى المشاريع في أفريقيا أعلى نسبة مئوية من التمويل تبلغ ٣٢,٣ في المائة، وتتلقى أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى ٢٩ في المائة، وآسيا والمحيط الهادئ ٢٣,٣ في المائة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٧,٧ في المائة، والشرق الأوسط والدول العربية ٢,٩ في المائة، والمشاريع العالمية ٤,٨ في المائة. وفيما يلي بعض الأمثلة عن المشاريع التي يدعمها الصندوق الاستثماري.

٦٦ - ففي منطقة إيتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يدعم الصندوق الاستثماري مشروعاً يجمع بين جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة واليونسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية، جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية، فضلاً عن حكومة المقاطعة. وإذ يضع المشروع المجتمعات المحلية في صلب عملية الانتعاش بعد انتهاء النزاع، فإنه يعالج مجموعة كاملة من أوجه انعدام الأمن التي يواجهها سكان المقاطعة. ويهدف المشروع، على وجه الخصوص، إلى تعزيز السلامة العامة؛ وتحسين الصحة والتعليم؛ ودعم الانتعاش

الاقتصادي؛ وتعزيز ثقافة التعايش السلمي بين المجموعات المتنوعة. وتوفر حصيلة تأثير هذه الجهود فرصا هامة لتقليل أوجه عدم المساواة، وتعزيز الشبكات الاجتماعية، وتحسين العلاقات بين الدولة والمجتمع، وكلها أمور مطلوبة في تحقيق مكاسب السلام اللازمة لتعزيز الثقة في توطيد السلام والتحول إلى التنمية المستدامة.

٦٧ - وطوال أجيال، شكل إنتاج الخشخاش المصدر الرئيسي للدخل لقطاعات كبيرة من السكان في مرتفعات ولاية شان في ميانمار. ورغم أن الجهود التي تبذل في الآونة الأخيرة في مجال القضاء على الخشخاش تحرز تقدما كبيرا، فإن الدخول في المجتمعات المحلية المتضررة انخفضت في ظل عدم وجود فرص بديلة لدى مزارعي الخشخاش السابقين للحصول على دخل. ويثير ذلك شواغل من احتمال استئناف التوترات بين المجموعات العرقية المتنافسة في المنطقة. ويقوم العديد من منظمات الأمم المتحدة (برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وصندوق الأمم المتحدة للسكان) بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري وشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، بالعمل معا من أجل تعزيز تلبية الاحتياجات الأساسية لمزارعي الخشخاش السابقين والأسر الفقيرة الضعيفة في المنطقة في مجالات الصحة والتعليم والتغذية والهياكل الأساسية وبناء القدرات. وعن طريق تحسين سبل كسب الرزق وتعزيز الأمن الغذائي، يوفر المشروع بدائل ملموسة للمجتمعات المحلية التي تواجه صعوبات في تحرير أنفسها من اعتمادها على إنتاج الخشخاش، ويعزز الظروف التي تتيح القضاء على إنتاج الخشخاش في ميانمار.

٦٨ - وتواجه المناطق التي تضررت من حادث تشيرنوبيل النووي في الاتحاد الروسي وأوكرانيا وبيلاروس، بالإضافة إلى المناطق المحيطة بموقع التجارب النووية السابق في سيميالاتينسك في كازاخستان، تحديات تتعلق بمخاوف من الإشعاع، وبالاقتدار إلى فرص الحصول على دخل وإلى الخدمات الاجتماعية. وتستجيب المشاريع المشتركة بين وكالات متعددة التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري لأهم احتياجات الأمن البشري للسكان المتضررين. فمشروع سيميالاتينسك، على سبيل المثال، يركز على تحسين مستويات المعيشة من خلال إدرار الدخول وتوفير إمكانية الحصول على قروض صغيرة وتمكين المجتمعات المحلية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل مشروع الشبكة الدولية للبحوث والمعلومات المتعلقة بتشيرنوبيل على مساعدة المنطقة من خلال توفير معلومات مستكملة ودقيقة علميا بشأن كيفية العيش بسلام في المناطق المتضررة من الحادث. ومن خلال الاستناد إلى كون تركيز مفهوم الأمن البشري يشمل قطاعات متعددة ويتمحور حول الناس، تنجح المشاريع في استقطاب شركاء إضافيين، وتشجيع الاعتماد على الذات، وتوفير فرص مستدامة للحصول على سبل كريمة لكسب الرزق.

## سابعاً - الخلاصة: العناصر الأساسية للأمن البشري والقيمة المضافة التي يأتي بها

٦٩ - في عالم اليوم الذي يزداد تشابكاً، حيث يمكن للأخطار أن تنتشر بسرعة داخل البلدان وغيرها، يشكل الأمن البشري نهجاً عملياً إزاء تزايد ترابط نقاط الضعف التي تواجه الشعوب والمجتمعات المحلية. ونتيجة لذلك، يستدعي تطبيق مفهوم الأمن البشري استجابات تتمحور حول الناس وتتسم بأنها شاملة ووقائية وخاصة بكل سياق. ويساعد هذا النهج على تركيز الاهتمام على الأخطار الحالية والناشئة؛ ويحدد الأسباب الجذرية الكامنة وراء هذه الأخطار، ويدعم أنظمة الإنذار المبكر التي تساعد على التخفيف من تأثيرها. وعلاوة على ذلك، يشجع هذا النهج على حدوث استجابات من أصحاب مصلحة متعددين تتيح حماية وتمكين الناس والمجتمعات المحلية. وتهدف هذه الاستجابات جميعها إلى النهوض بالتححرر من الخوف والتحرر من الفاقة وحرية الجميع في العيش بكرامة.

## ثامناً - التوصيات

٧٠ - يقع الفهم الواسع للأمن البشري، على النحو الوارد في الفقرة ١٤٣ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي والمحدد كذلك في هذا التقرير، في صلب عمل الأمم المتحدة. وإذ تضطلع منظومة الأمم المتحدة بولاية معالجة مسائل الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، فهي ركن هام في التصدي لقضايا الأمن البشري. ولا يضيف تطبيق مفهوم الأمن البشري أعباء إضافية على عمل الأمم المتحدة، بل أنه يكمل ويركز أنشطة المنظمة في هذه المجالات.

٧١ - وفي الأمانة العامة، يقوم صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري بدور هام في التصدي للتحديات المتعلقة بالأمن البشري. وإضافة إلى الدعم القيم الذي تقدمه حكومات تايلند وسلوفينيا واليابان واليونان، أحث الدول الأعضاء الأخرى بقوة على المساهمة في العمل القيم الذي يضطلع به الصندوق الاستثماري.

٧٢ - وعليه، يطلب من الجمعية العامة:

(أ) أن تنظر في هذا التقرير؛

(ب) أن تأخذ في الاعتبار القيمة المضافة لمفهوم الأمن البشري على النحو المبين في هذا التقرير وأن تناقش أفضل السبل لتعميم مفهوم الأمن البشري في أنشطة الأمم المتحدة؛

(ج) أن تشجع الدول الأعضاء على تقديم الدعم المالي للعمل القيم الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري؛

(د) أن تطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير دوري كل سنتين بشأن التقدم المحرز في تعميم مفهوم الأمن البشري في أنشطة الأمم المتحدة.